المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/10/2013

الحوار المتمدن - موبايل

من أجل مشاركة فاعلة للمتدخلين المحليين في تدبير الشأن المحلي» بإقليم ورزازات بالمغرب»

لحسن ايت الفقيه

2013 / 10 / 14

في إطار المستجدات التي حملها الميثاق الجماعي الجديد وخصوصا المادة 36 منه الرامية إلى إلزامية إعداد المخططات الجماعية للتنمية بشكل تشاركي مع كل مكونات السكان، رجالا ونساء، شبابا وكهولا، وأطفالا، وذوي الحاجات الخاصة....، مع الأخذ بعين العناية مقاربة النوع الاجتماعي، والمقاربة التشاركية، على أساس أن المخططات الجماعية للتنمية تحدد سياسة الجماعات الترابية في كل المجالات: التعمير، وتهيئة المجال العمومي، والاقتصاد، من خلال تصور شمولي للجماعة بأبعادها الترابية، والبشرية، والاقتصادية والاجتماعية، فوق أن هذه المخططات الجماعية للتنمية سمحت بوضع تحليل دقيق للوضعية الراهنة وتصور مستقبلي من أجل تقليص الفجوات بين ما نحن عليه، وما نريد أن نصل إليه خلال ست سنوات مقبلة، بعد تحديد الرؤية والمحاور الإستراتيجية والأهداف الدقيقة والمؤشرات القابلة للقياس، وخطة عمل تواصلية لتعبئة الموارد وبناء الشراكات وإستراتيجية التنفيذ وآليات التتبع والتقييم؛
وانطلاقا من أن المخطط الجماعي للتنمية يساهم في خلق دينامية حوار حول تدبير الشأن المحلي تجعل الساكنة والمجتمع المدني وكل المتدخلين في تدبير الشأن المحلي يتملكون المشاريع المبرمجة من لدن المجالس الجماعية، في إطار هذا المخطط، فقد عملت جل الجماعات الترابية بالمغرب على إعداد مخططاتها الجماعية للتنمية، رُغم ما صاحبها من نقاش صوري حول منهجية الإعداد والتنفيذ، والتتبع والتقييم، ومسلسلها، والذي أسفر حسب المتتبعين للشأن العام على مجموعة من الملاحظات نجملها في ما يلي :

- عدم استيعاب جل الشركاء في هذه العملية مضامين المستجدات التي جاء بها الميثاق الجماعي
- الإكراهات المادية المصاحبة لعملية الإعداد والتنفيذ.
- ضعف انخراط المصالح الخارجية في مسلسل الإعداد نظرا لمركزية القرار
- عدم تحيين المونوغرافيات القطاعية.
- ضعف انخراط الفاعلين المحليين في مسلسل الإعداد.
- عدم القدرة على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي والمقاربة الحقوقية في مسلسل إعداد وتنفيذ هذه المخططات.
- ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية .

واليوم وبعد مرور ثلاث سنوات على الإعداد والتنفيذ، فإنه من الواجب على المسؤولين على تدبير الشأن المحلي وحسب الدليل المعد من طرف المديرية العامة للجماعات الترابية ، الوقوف لتقييم المرحلة و ذلك من اجل رصد نقط الضعف ونقط القوة وتحديد الإكراهات والمعيقات، وكذا الفرص المتاحة سواء على المستوى التشريعي والمتمثلة أساسا في المستجدات التي جاء بها الدستور الجديد وبالأخص المواد 12، 13، 14، 15، 139... أو على مستوى المشاريع التنموية المبرمجة من طرف المتدخلين في المجال (برنامج تنمية المحيط المنجمي، برنامج تنمية الواحات ...)
إن عملية تحيين المخططات الجماعية للتنمية، وفق هذه المستجدات والفرص المتاحة، ووفق مقاربة النوع الاجتماعي والمقاربة الحقوقية، تجعل الجماعات الترابية مواكبة للتطورات التي يعرفها الشأن العام وتساهم في ضخ نفس جديد في هذه المخططات .

تعد عمليتا التتبع والتقييم مرحلة أساسية في مسلسل إعداد المخططات الجماعية وتنفيذها، وهي بمثابة خلاصة عملية التخطيط من خلال قياس درجة تحقيق الأهداف المسطرة بشكل فعلي، مما يفسح المجال لتحيينه أو تعديله عند الاقتضاء لكونه يتطلب تناسقا وتكاملا في التدخلات، خلال كل مرحلة من مراحل تطوره. وللقيام بهذه العملية على الوجه المطلوب على الجماعات التوافر على نظام ملائم لجمع المعلومات وترقيمها وتصنيفها بطريقة فعالة ومتواصلة في الزمن ومعالجتها

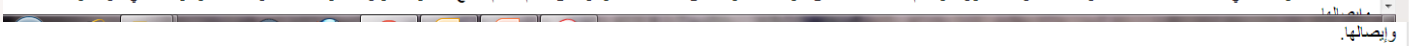

وإيصالها.
وإن مسؤولية التتبع والتقييم تقع على رئيس المجلس الجماعي الذي يعد المسؤول الأول عن تنفيذ المخطط الجماعي، وكذلك على أعضاء المجلس الجماعي من خلال مطالبته رئيس المجلس في الدورات بتقديم حصيلة المخطط الجماعي للتنمية، وسلطة الوصاية من خلال مراقبة احترام الميزانية للبنود التي جرى تسطيرها في المخطط الجماعي على مستوى ميزانية التجهيز، وسكان الجماعة من خلال تنظيم لقاءات عمومية لمطالبة المجلس بتقديم الحصيلة أو تفعيل إنجاز المخطط الجماعي للتنمية خلال الولاية الانتدابية، أو عند نهاية الولاية الانتدابية .
وبناء على ما سبق، فإن جمعية الواحة الخضراء للتنمية والديمقراطية (AOVDD)، تحسب عملية التتبع والتقييم مرحلة أساسية في مسلسل إعداد مشاريع المخططات الجماعية للتنمية وتنفيذها، وقد عبأت الجمعية صحبة شركائها جميع الإمكانيات المادية والبشرية لتنظيم دورة تكوينية حول « بناء مشاريع المخططات الجماعية وتتبعها وتقييمها لفائدة فرق التنشيط الجماعية وأعضاء لجنة المساواة وتكافؤ الفرص في أربع جماعات ترابية: إزناكن، ووسلسات ، وسيروا وغسات، وذلك من أجل التمكين من بعض آليات التتبع والتقييم التي تمكنهم من تحيين مخططاتهم الجماعية، وستكون مناسبة كذلك للوقوف على بعض التجارب الرائدة في الإقليم من أجل تثمينها والاستفادة منها .
وتهدف الدورة عامة إلى تمكين المشاركات والمشاركين من بعض آليات تتبع المشاريع التنموية المدرجة في المخططات الجماعية للتنمية وتقييمها. وتهدف خاصة إلى تحديد حصيلة المشاريع المنجزة وغير المنجزة في إطار المخططات الجماعية للتنمية بأربع جماعات ترابية بإقليم ورزازات، وتحديد المشاريع المنجزة وغير المبرمجة في إطار المخططات الجماعية للتنمية بأربع جماعات ترابية بالإقليم المذكور، وتحديد الإكراهات والمعيقات التي حالت دون إنجاز ما جرت برمجته خلال ثلاثة سنوات من عمر المخطط، وأخيرا، تروم الدورة تحديد الفرص المتاحة من أجل تثمينها واستثمارها في البرمجة اللاحقة.
شارك الجمعية في هذا العمل اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرشيدية – ورزازات، وقسم الجماعات الترابية بالإقليم المذكور، والجماعات الترابية وسلسات، وإزناكن (صنهاجة بالأمازيغية)، وسيروا (نسبة إلى الجبل البركاتي سيروا الذي يفصل بين الأطلس الكبير والصغير)، وغسات.
واستهدفت الدورة تكوين أربعة مشاركين من ممثلي فرق التنشيط الجماعية بكل جماعة ترابية، وثلاثة مشاركين من ممثلي لجنة المساواة وتكافؤ الفرص بكل جماعة ترابية، ومشاركين اثنين من قسم الجماعات الترابية بعمالة ورزازات.
وأتت الدورة التي نظمتها جمعية الواحة الخضراء للتنمية والديمقراطية بشراكة مع اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالراشيدية – ورزازات والجماعات الترابية المذكورة، وبتعاون مع قسم الجماعات الترابية بعمالة ورزازات ، ودعم من الصندوق الوطني للديمقراطية بورزازات، إجمالا في إطار مشروع «من أجل مشاركة فاعلة للمتدخلين المحليين في تدبير الشأن المحلي»، الذي رام تعبئة المجتمع المدني من أجل المساهمة في تدبير الشأن المحلي، وكذا تكوين أطر فرق التنشيط الجماعية والجمعيات المحلية العضو في لجنة المساواة وتكافؤ الفرص بالجماعات الترابية الأربعة، وأتت، فضلا عن ذلك، تنفيذا لاتفاقية شراكة بين الجمعية والجماعات الترابية الأربعة والموقعة بتاريخ 27 يونيو 2013 تحت إشراف السيد رئيس قسم الجماعات الترابية بالإقليم. وكانت سمة الدورة التكوينية «بناء المخططات الجماعية للتنمية، وتتبعها وتقييمها». دامت الدورة ثلاثة أيام متتابعة ابتداء من يوم 4 أكتوبر 2013 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا بمقر جماعة وسلسات – إقليم ورزازات، إلى يوم 6 منه، أطرها الخبير في التنمية المستدامة الدكتور لكبير احجو، وحضر افتتاحها السيد محمد اليزل رئيس قسم الجماعات الترابية بعمالة ورزازات، والسيدة فاطمة عراش رئيسة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد قائد قيادة وسلسات، والسيد عبد الحق كميم ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسادة رؤساء الجماعات الترابية المذكورة بما هي معنية بالمشروع، فضلا عن ممثلي فرق التنشيط الجماعية وأعضاء لجنة المساواة وتكافؤ الفرص في الجماعات الترابية الأربع وعددهم 36 مشاركا من ضمنهم نساء. وكانت جمعية الواحة الخضراء للتنمية والديمقراطية كدأبها قد سطرت لهذه الدورة مجموعة من الأهداف سلفت إليها الإشارة، وسطرت برنامجا دقيقا حصل احترامه.
تميزت الجلسة الافتتاحية للدورة التكوينية التي صادفت صباح اليوم الأول، بتدخل مجموعة من الفاعلين على مستوى مصالح عمالة ورزازات والجماعات الترابية، وكان الطابع الحقوقي بارزا في هذه الجلسة من خلال حضور هيئة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمساهمة في افتتاح أشغال هذه الدورة. تناول الكلمة في البداية رئيس جمعية الواحة الخضراء السيد الحسين أوسقل الذي رحب بالحضور، شاكرا كل الشركاء والمتعاونين مع الجمعية في تنفيذ هذا المشروع مذكرا بالسياق العام لتنظيم هذه الدورة التكوينية والمتمثلة أساسا في مرور ثلاث سنوات على عملية إعداد المخططات الجماعية للتنمية وتنفيذها، مما يتطلب الوقوف مليا، تماشيا مع الدليل المعد من طرف المديرية العامة للجماعات الترابية، لتقييم المرحلة، وذلك من أجل رصد نقط الضعف ونقط القوة وتحديد الإكراهات والمعيقات، وكذا الفرص المتاحة وخاصة على المستوى التشريعي والمتمثلة أساسا في المستجدات التي حملها دستور2011. ذلك أن المغرب استضاف أشغال الدورة الرابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة والمنعقد بالرباط من فاتح اكتوبر2013 الى 4 منه، وضيّقت الأشغال المذكورة جماعة وسلسات التي عرضت تجربتها المتميزة.
وأكد السيد رئيس جمعية الواحة الخضراء أن عملية تقييم المخططات الجماعية للتنمية وتحيينها وفق هذه المستجدات، ووفق مقاربة النوع الاجتماعي، والمقاربة الحقوقية، تجعل الجماعات الترابية مواكبة للتطورات التي يعرفها الشأن العام. وأضاف أن عمليتي التتبع والتقييم أساسية في مسلسل إعداد المخططات الجماعية وتنفيذها، بمثابة خلاصة عملية التخطيط من خلال قياس درجة تحقيق الأهداف المسطرة بشكل فعلي. في هذا السياق العام يضيف السيد الرئيس أن جمعية الواحة الخضراء عبأت، رفقة شركائها، كل مجهوداتها لتنظيم هذه الدورة التكوينية في موضوع «بناء المخططات الجماعية للتنمية وتتبعها وتقييمها»، لفائدة فرق التنشيط الجماعية وأعضاء لجنة المساواة وتكافؤ الفرص في الجماعات الترابية المذكورة رجالا ونساء، وذلك من أجل التمكين من بعض آليات التتبع والتقييم والوقوف كذلك على بعض التجارب الرائدة في الإقليم من أجل تثمينها والاستفادة منها. وكانت مداخلات ممثلي المصالح الترابية، قسم الجماعات المحلية، قيادة وسلسات، رؤساء الجماعات الترابية الأربعة متكاملة ومتقاربة من حيث توجهاتها. ويمكن تلخيص مجالات تركيزها في النقط الآتية :

• الجانب المرتبط بالمخططات الجماعية :

بخصوص هذا الجانب أشارت جل المداخلات إلى أن العمل بالمخططات الجماعية للتنمية هو بمثابة آلية وأداة تقطع مع العمل العشوائي والارتجالي في التسيير والتدبير الجماعي. وبالنسبة لإقليم ورزازات، وبالرغم من أن هذه التجربة فتية، فإن جميع الجماعات الترابية توفقت، إن لم تكن أيضا قد تفوقت، في إعداد مخططاتها باعتماد مقاربة تشاركية ونوعية. كما أكدت على أن هذه المخططات استكملت سنتها الثالثة مما يستوجب، طبقاً للقانون، العمل على تحيينها، وإعادة ترتيب أوراقها. ومن هنا تكمن أهمية هذه الدورة التكوينية في مجال التقييم والتتبع، وكذلك أهمية الحاجة إلى التأطير في كيفية تحيين المخططات الجماعية. وحصل كذلك التركيز على الدور الفعال الذي يجب أن تلعبه الهيئات المنتخبة في عملية إعداد المخططات،

وكذا في عملية تتبع إنجازاتها وتقييمها ومدى المسؤولية الملقاة على هذه الفئة من أجل المساهمة في التنمية الشاملة للجماعات الترابية.

• الجانب المتعلق بموضوع الدورة التكوينية:

بخصوص هذه النقطة أكدت المداخلات على «تتبع المخططات الجماعية للتنمية وتقييمها»، بما هي موضوع في غاية الأهمية في الوقت الراهن، على أساس أن اختيار تيمة التكوين أتى ملائما لتطور تجربة إعداد المخططات الجماعية وتنفيذها، والتي هي في أمس الحاجة إلى تقييمها وتحيينها، وكذا الوقوف عند الحصيلة واستخلاص ما يمكن استخلاصه من الدروس والعبر، بالإضافة إلى بعض الجوانب المرتبطة بأهمية مساهمة الجماعات الترابية في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، واستحضارها أثناء إعداد المخطط الجماعي، وإدماج حقوق الإنسان وخاصة فئات الأطفال والنساء في مخطط التنمية، ورَيْث إعداد ميزانية الجماعة .

في الكلمة الافتتاحية للجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حاولت السيدة رئيسة اللجنة أن تقدم نبذة تاريخية عن اللجنة الجهوية، تاريخ التأسيس، والمجال الترابي للاشتغال، ومحاور الاشتغال ...، حيث أكدت أن اللجنة تشتغل في ثلاثة اتجاهات : اتجاه أفقي (ذاتي) من خلال وضع خطة العمل، واتجاه عمودي يحتم على اللجنة تنفيذ أنشطتها بالتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإضافة إلى اتجاه ثالث يجري من خلال التنسيق مع المصالح الحكومية والجماعات الترابية.

كما أشارت السيدة الرئيسة إلى أن اللجنة مدعوة لممارسة الاستباق في عملها لحماية حقوق الإنسان، فوق أن النهوض بثقافة حقوق الإنسان رهين بالانفتاح على المحيط. من هنا ذكرت السيدة رئيسة اللجنة بلقاء ورزازات، مساء يوم الجمعة 30 من شهر نونبر 2012، حيث اكتشفت تجربة وسلسات في حقوق الطفل واعتمادها أركان مبادرة الجماعة الصديقة الطفل. وتبين فيما بعد مدى تقاطع عمل اللجنة والنطاق المحدد في مبادرة الجماعة الصديقة للطفل، مما حدا بجماعة وسلسات للمبادرة من أجل العمل مع اللجنة الجهوية للحقوق الإنسان فيما يتعلق بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وخاصة فئات الأطفال والنساء.

وأضافت أن، في نفس هذا السياق، أتت مبادرة جمعية الواحة الخضراء كلبنة داعمة للالتقائية بإشراك المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمساهمة في هذا اللقاء التكويني الموسوم « بناء وتتبع وتقييم المخططات الجماعية للتنمية».

في مداخلته باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ذكر السيد عبد الحق كميم أنه بحكم تتبعه لتجربة جماعة وسلسات في مجال العمل بالمخطط الجماعي، وإدماج حقوق الأطفال والنساء في هذه المخططات، بذلت هذه الجماعة الترابية مجهودات في مجالات التعليم، والصحة. إلا أن حق الحماية لازال لم يحض بالاهتمام الكافي في المخططات الجماعية. فالحق في الحماية، يضيف السيد كميم عبد الحق، يرتكز على مبادئ ومرجعيات منها الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل، وإعلان الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية، وتوصيات التقرير العالمي بشأن العنف ضد الأطفال ودستور المملكة لسنة 2011.

وأما إستراتيجية حماية الأطفال فتعتمد على إجراءات منها تغليب نظم حماية الطفل، أي: القوانين، والسياسات، والخدمات، في كافة القطاعات ولاسيما الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وكذا تغليب التغيير الاجتماعي وحماية الطفل في حالات الطوارئ. ومن أجل إدماج حق الحماية في مبادرة الجماعة الصديقة للطفل والشباب حصلت مجموعة من الخطوات، منها مأسسة التنسيق المحلي أثناء إعداد المخطط الجماعي، وإعداد تقارير حول وضعية الأطفال، وتطوير أشكال الحماية على المستوى المحلي، والعمل على التأثير على المخطط الجماعي للتنمية، وتطوير نظام اليقظة على مستوى الجماعة، وتقوية قدرات النسيج الجمعوي خاصة تلك المرتبطة بتغيير السلوكات داخل المجتمع. ووقف كذلك عند نتائج التقييم المرحلي ل «خطة العمل الوطنية للطفولة 2006-2015 » في مجال حماية الطفولة. ذلك أن هذه الخطة ساهمت في ترسيخ المقاربة الحقوقية ومقاربة النوع ومبدأ المساواة والإنصاف، كما ساهمت في بروز مبادرات متخصصة في مجال الحماية والتحسيس في رفع الطابوهات. إلا أن هذه الخطة، يضيف السيد عبد الحق كميم، تعوزها بعض العراقيل والصعوبات تتجلى في نقص المعطيات والموارد البشرية المتخصصة في حماية الطفولة، بالإضافة إلى ضعف تنسيق خدمات التكفل بالأطفال ضحايا العنف على المستوى المحلي، وغياب إطار قانوني للعقوبات البديلة، وكذا غياب نظام أساسي للعاملين الاجتماعيين.

وكل هذه الصعوبات تضع الخطة الوطنية لحماية الطفولة أمام تحديات، أهمها وضع إطار إستراتيجي في مجال حماية الطفولة، وإدراج قضايا الحماية في المخططات المحلية والجهوية، وتدارك التفاوت بين الوسطين القروي والحضري، وتعبئة القطاع الخاص للانخراط في مجال حماية الطفولة، ووضع إطار قانوني للعاملين الاجتماعيين.

للتذكير تهدف هذه الدورة التكوينية إلى تمكين المشاركات والمشاركين من بعض آليات تتبع المشاريع المدرجة في المخططات الجماعية للتنمية وتقييمها. لذا فإن الورشة عملت على شقين: شق نظري وآخر تطبيقي. ففي الجانب النظري تناولت الورشة مجموعة من المفاهيم المرتبطة بعملية التتبع والتقييم منها على الخصوص، التتبع، والتقييم، ومنطق التدخل، والمؤشرات، والوقع، أو التخطيط بالأهداف، والتدبير المرتكز على النتائج...فما المقصود بالتتبع والتقييم ؟ بهذا السؤال أعطى الأستاذ اوحجو، الذي أطر هذه الدورة التكوينية، انطلاقة عمل المشاركين في إطار مجموعات عمل.

للإجابة عن هذا السؤال انتظم المشاركون العمل في إطار أربع مجموعات عمل. وكان جواب المجموعات على الشكل الآتي:

عن التتبع أكدت المجموعة الأولى أن مجاله التشخيص، والمواكبة، والمراقبة، وإعداد التقارير، والتمكن من الآليات. وخالت المجموعة الثانية التتبع بما هو مواكبة مراحل إنجاز المشروع، ومراقبة مدى مطابقتها لإطار الموضوع مسبقا. وأما المجموعة الثالثة فتحسبه عملية جمع المعطيات باستمرار عن طريق المراقبة والمواكبة والمرافقة، إنه تتبع مراحل المشروع. واستقر رأي المجموعة الرابعة أنه – التتبع- مجموعة من الآليات والخطوات لمواكبة مشروع ما خلال مراحل إنجازه تسمح هذه الآلية بالوقوف على مدى احترام برنامج تنفيذ المشروع.

وزعمت المجموعة الأولى أن التقييم مجاله التوافر على الآليات، وأدوات التقييم، وضبط مفهوم التقويم والتقييم بما هو قياس عددي، وتشخيص وضعيات التقييم، وذلك بتحديد أنواع التقييم ومراحله. وظنت المجموعة الثانية أنه التحقق من نسبة بلوغ النتائج، والأهداف المتوخاة من المشروع. إنه إعطاء الشيء قيمة عبر تحديد المؤشرات. وقبل ذلك، فهو قراءة المعطيات التي حصل جمعها من خلال التتبع، ذلك رأي المجموعة الثالثة. أليس التقييم لغة إصدار حكم قيمة أنية تمكن من الوقوف على مدى تحقيق نتائج المشروع وأهدافه، ونقط ضعفه وقوته والإكراهات والفرص المتاحة؟. إنه استفهام استنكاري للمجموعة الرابعة.

من خلال نتائج المجموعات نستشف تباين المفهومين واختلافهما. وبشكل عام يمكن أن نحدد المفهومين على الشكل الآتي:

التتبع هو الرصد والتجميع [الجمع] المستمر للمعطيات على أسس مؤشرات الأداء أثناء إنجاز المشروع. ويكون التتبع أمرا داخليا، وأحيانا تكلف به جهة خارجية. وأما التقييم فهو تقدير قيمة أو قدر شيء ما ، وهو أيضا فحص وقياس موضوعي ومنهجي لنتائج مشروع أو برنامج . في عملية التتبع والتقييم يعد المؤشر بمثابة لوحة قيادة وأداة لقياس الأداء. إذ يساعد على القيام بهده العملية في أحسن الظروف، وهو أيضا وسيلة لمقارنة المنجزات والتركيز على الفوارق. ولكن الكلام هنا عن المؤشر القابل للقياس (IOV). وبشكل مركز قدم رسما توضيحيا على معنى التتبع والتقييم، يمكن أن يكون كافيا للبيان. ويعتبرا أنه استخلص منه أن التتبع ما هو إلا مسلسل مستمر، بينما التقييم يقضي أخذ صورة في وقت محدد. وببساطة، فإن التقييم هو الوقوف عند النقط مثل المبرمج، والمبرمج المنجز، والمبرمج غير المنجز، وتحليل الفوارق. وطرح السؤال: ما العمل؟. وتحليل الفوارق يحصل من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة الجوهرية الآتية: لماذا أنجزنا ما برمجنا؟ ولماذا أنجزنا ما لم نبرمج؟ ولماذا لم ننجز ما برمجنا؟ إن هذا التحليل للفوارق وتحديد آفاق العمل يطرح تساؤل حول الأهداف والغايات من التتبع والتقييم .وبالجملة هناك أربع غايات من هده العملية: كذلك فإن عملية التتبع تسعى إلى الإجابة على تساؤلات مرتبطة بتحقيق أهداف أي مشروع ، وهذه الأسئلة تتعلق بالتجانس (بين الوسائل والأهداف)، الملاءمة بين الأهداف والحاجيات، الفعالية بين الأهداف والنتائج والأثر، والكفاءة وربط الوسائل بالإنجازات والنتائج، والأثر وأخيرا الاستدامة.

واعتبارا أن أي مشروع تحكمه مكونات أساسية كالأهداف، والميزانية، والجدولة الزمنية، والأنشطة ، فغن هناك (منطق للتدخل) ينظم العلاقة بين جميع هذه المكونات. ولكن لماذا منطق التدخل ؟ يمكننا هذا المنطق من الإجابة عن أسئلة من قبيل : هل الأنشطة كافية لتحقيق النتائج؟ وهل إذا تحقق النشاط كذا ...سنصل إلى النتيجة كذا ..؟والغاية الأساسية من كل هذا هو الوصول إلى وقع أو أثر المشروع أو البرنامج ..لأجل هذا عمل المشاركون والمشاركات، في إطار مجموعات عمل، على بناء سلسلة نتائج من خلال اختيار نموذج مشروع والتمرن على بناء سلسلة حلقاتها مُدخلات (موارد بشرية ومالية)، وأنشطة (بناء وتكوين وتنظيم)، ومواد أو منتوج (أطر مكونة، قوانين جاهزة)، ونتائج (خدمات أحسن وأحكام أكثر عدلا)، ووقع (مستوى عيش أحسن، وأمد حياة أطول، ودولة الحق والقانون).

وعقب اكتساب الجهاز المفاهيمي والتحكم في بعض الطرق جرى التطبيق على مشاريع الجماعات لا حاجة إلى الإفضاء بها. لكن أفكار مجموعات العمل أثارت بعض الملاحظات تهم بالأساس صعوبة تحديد المفاهيم واستيعابها، ومنهجية العمل (الهدف، المؤشر، النتائج...)، مما يستدعي الاعتماد على منهجية التخطيط بالأهداف (PPO) أو منهجية التدبير المرتكز على النتائج (GAR) في عملية بناء وتقييم المشاريع. ولقد ثبتت أهمية التركيز على المؤشرات، وكانت الحاجة ماسة إلى التكوين في مجال بناء المشاريع باعتماد مقاربة التدبير المرتكز على النتائج.

من أجل التمرن على عملية التقييم، وبالخصوص تقييم النتائج باعتماد مقاربة كمية. اشتغل المشاركون والمشاركات على حصيلة المخططات الجماعية (تحديد عدد المشاريع المنجزة في الفترة مابين 2010و2013، والوقوف عند الحصيلة المبرمجة والمنجزة حسب السنة والمحور الإستراتيجي للمخطط الجماعي للتنمية.

كما عمل المشاركون والمشاركات كذلك على تقييم أثر بعض المشاريع ووقعها (تقييم النتائج باعتماد مقاربة نوعية) من خلال أخذ مثال مشروع واحد من كل محور وتقييم أثره باستحضار المؤشرات الموضوعة خلال عملية التخطيط.

ولقد أثار عمل المجموعات الملاحظات من ذلك أن هناك مجموعة من المشاريع مبرمجة في المخطط جرى إنجازها. وهناك مشاريع كثيرة منجزة من خارج المخطط. وثبت شقاق بعيد بين المخطط والمنجز. وتأكد تداخل مشاريع المخطط ومشاريع برامج أخرى. ولوحظ اختلاف تجربة كل جماعة عن الأخرى. وكان

أيضا، هذا التمرين مكن المشاركين من توضيح منهجية للعمل وأدواته من أجل تقييم حصيلة المخطط، واستخراج صورة واضحة عنه، من خلال عملية المقارنة بين ما هو مخطط، وما هو مبرمج، وبين ما هو منجز، وبين ما هو غير مبرمج وما هو منجز. وباختصار، فإن عملية تحليل الفوارق تقدم صورة واضحة عن مدى تقدم انجاز المخطط، وما هي آفاق العمل الممكنة. وإنه في هذا الإطار تأكد أن اعتماد منهجية التحليل الرباعي SWOT تمكن من الأخذ بعين الاعتبار التهديدات التي يجب تجاوزها، والفرص المتاحة لاقتناصها من أجل إنجاز أي مشروع أو برنامج أو مخطط. وبشكل عام فالتمرن على تقييم حصيلة المخططات، وتقييم أثر بعض المشاريع المبرمجة في المخطط (تقييم نوعي وكمي) ومناقشتها، قد مكن المشاركين والمشاركات من التعلم والتمرن على إنجاز عملية التقييم، وتقاسم حصيلة المخططات الجماعية وتملكها من لدن كل فريق، وتبادل تجارب وأفكار المخططات الأربعة بين جميع المشاركين والمشاركات. ولا غرو، فإن إشكالية ضبط بعض المفاهيم من أهم الأمور التي برزت أثناء المناقشات في هذه الدورة والتي هي في أمس الحاجة إلى مزيد من التكوين والمواكبة. ومن أهم هذه المفاهيم المرتبطة بعملية التتبع والتقييم مفهوم «المؤشر». لذا فإن أي تحديد للمؤشر يجب أن يستحضر أن المؤشر مرتبط بالمجهود، أي: العمل المبذول أثناء إعداد التشخيص، ومرحلة التخطيط. كما يجب تدقيق المؤشر حتى يكون قابلا للتحقق بشكل موضوعي (IOV). وأن يكون هدا –المؤشر- قابلا للقياس، وأن يكون محددا في الزمان والمكان، وأن يهم موضوع واحد ، وأخيرا أن تتوافر مصادر للتحقق منه، بحيث تكون هده المصادر موثوقة وقابلة للولوج. وللتوضيح أكثر مفهوم المؤشر نصيغ، كما جاء في الورشة، المثال الآتي: «مع نهاية شهر دجنبر من سنة 2015 يزداد عدد النساء المتمكنات من القراءة من 10% الى 20 % في تراب جماعة وسلسات». وورد كذلك أن عملية التتبع والتقييم في حاجة إلى مجموعة من الإجراءات المصاحبة ، نخص منها بالذكر الإجراءات والتدابير الأولية المتخذة لتدارك واستثمار الفوارق على مستوى النتائج والأثر، والمنهجية المتبعة من أجل أجرأة المخطط الجماعي للتنمية، وجهاز خاص لتتبع المخطط الجماعي للتنمية وتنفيذه (أعضائه، برنامجه، طريقة عمله..)، ومناقشة مكونات وسير برمجة المخطط الجماعي في دورات المجلس. في هذا الإطار عملت الدورة التكوينية على الوقوف عند مجموعة من الإجراءات المصاحبة لعملية التتبع والتقييم، التي تعمل بها الجماعات الترابية الأربعة أدرجت في جدول خاص للغاية.

وحسُن تقييم هذه الدورة. فمن حيث الهدف العام الذي حصل تسطيره لهذه الورشة التكوينية، تمكين المشاركين والمشاركات من بعض آليات تتبع وتقييم المخططات الجماعية. وأما النتائج المنتظرة منها فحصل تحديدها في التعرف على مفهوم التتبع والتقييم ومبادئهما ومراحلهما والياتهما، والتمرين على بعض عمليات التتبع والتقييم، وتطبيق حول حصيلة المشاريع المدرجة في مخططات التنمية للجماعات الأربع، وتبادل الخبرات والتجارب. لهذا فإن المشاركين والمشاركات عملوا على تقييم أشغال الدورة التكوينية. وشملت هذه العملية تقييم الجوانب من ذاك مدى بلوغ الأهداف المتوخاة، ومشاركة فرق العمل (فرق الجماعات)، ومنهجية العمل، ومضمون الأشغال.

وأما عن آفاق الدورة التكوينية فقد خلص إلى المقترحات والتوصيات الآتية :
- تطبيق آليات التتبع والتقييم داخل الجماعة صحبة أعضاء المجلس وفعاليات المجتمع المدني.
- التعجيل بتحيين المخططات الجماعية.
- تطبيق الآليات في المخططات الجماعية أثناء التحيين.
- ضرورة أجرأة ما حصل اكتسابه ميدانيا.
- استمرارية التكوينات.
- مزيد من التكوينات للتمكن من التخطيط الإستراتيجي داخل الجماعة وفي مجالات أخرى.
- تحيين المخطط الجماعي في أجله المحدد.
- تعميم بعض التجارب على باقي الجماعات.
- الإسراع بتطبيق كل التوصيات التي خرجت بها الدورة.
مُضافٌ إلى ذلك مداخلات رؤساء الجماعات الترابية الأربعة، أثناء الجلسة الافتتاحية، والتي حملت التوصيات التالية :
- أهمية العمل على تحيين المخططات الجماعية بالجماعات الترابية الأربعة بما في ذلك تحيين مونوغرافيات الجماعية
- أهمية العمل على عقد لقاءات على مستوى كل جماعة، وذلك من أجل تقييم مخططاتها في أفق تحيينها.
- تعميم تجربة المجلس الجماعي للأطفال والشباب على الجماعات الأخرى.

وعلى هامش الدورة جرى اجتماع لجنة التنسيق وتتبع مشروع «من اجل مشاركة فاعلة للمتدخلين المحليين في تدبير الشأن المحلي ». فتنفيذا لما جاء في اتفاقية الشراكة المبرمة بين جمعية الواحة الخضراء للتنميـة والديمقـراطية والجماعات الترابية الأربعة، وانسجاما مع المحضر المشترك لاجتماع قصر المؤتمرات بورزازات بتاريخ 27 يونيو 2013، انعقد مساء يوم السبت 05 أكتوبر 2013 بفندق إزناكن بمركز تازناخت اجتماع هده اللجنة وذلك من أجل:
- تقييم ما حصل انجازه من أنشطة المشروع .
- استشراف الآفاق المستقبلية للعمل المشترك بين الجمعية والجماعات الترابية الأربعة.
وبخصوص النقطة الأولى حاول المشاركون في الاجتماع من خلال تتبعهم للمشروع الوقوف على نقط الضعف ونقط القوة و وقع المشروع على الجماعات الترابية الأربعة فكانت الخلاصات كالتالي:
نقط الضعف تمثلت في المدة الزمنية المخصصة للورشة وهي غير كافية لتقييم المخططات الجماعية الأربعة .
نقط القوة تجلت في تعاون السيد رئيس قسم الجماعات الترابية والأطر التابعة له في تنفيذ المشروع، وفي الانخراط الإيجابي والفعال للسادة رؤساء الجماعات الترابية الاربعة والأطر التابعة لها في تنفيذ و تتبع المشروع. كما تجلت في قدرة جمعية الواحة الخضراء على تعبئة شركاء آخرين في تنفيذ المشروع (المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، وفي الاختيار الدقيق لموضوع الدورة التكوينية (تتبع وتقييم المخططات الجماعية للتنمية) ، والذي يتزامن مع عملية تحيين هذه المخططات. وهناك، فضلا عن ذلك، اختيار التوقيت الملائم والذي يتزامن مع الدورة الرابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة والمنعقدة بالرباط. وسجل ضمن القوة التعبئة المتميزة للإعلام من أجل تغطية أنشطة المشروع، والمشاركة الفاعلة للفئة المستهدفة في فعاليات الورشة التكوينية.
وختاما حمل هذا الاجتماع مجموعة من التوصيات على الشكل التالي:
- أهمية العمل على تحيين المخططات الجماعية بالجماعات الترابية الأربعة بما في ذلك تحيين مونوغرافيات الجماعية، ولتحقيق هذه الغاية يجب على جمعية الواحة الخضراء ان تترافع من اجل تعاون المصالح الخارجية وذلك بمد الجماعات الترابية الأربعة بحصيلة 2010-2013 والبرامج القطاعية المبرمجة خلال سنوات 2014 و 2015 حتى يتم ادراجها في عملية التحيين
- أهمية العمل على عقد لقاءات على مستوى كل جماعة و ذلك من اجل تقييم مخططاتها في افق تحيينها وستتشرف جمعية الواحة الخضراء للتنمية والديمقراطية بحضورها وتتبعها.
- تعميم تجربة المجلس الجماعي للأطفال والشباب وأكد الجميع بخصوص هذه النقطة على ضرورة الاستفادة من تجربة جماعة وسلسات في هذا المجال، والعمل من اجل إعداد مشروع حول «تقوية وتعميم تجربة المجلس الجماعي للأطفال والشباب في تدبير الشأن المحلي».
- ضرورة العمل على تفعيل اللجان الدائمة والاستشارية، حتى تتمكن من القيام بالأدوار المنوطة بها تماشيا مع ما جاء في القانون 08-17 المتعلق بالميثاق الجماعي.
- أهمية تنظيم ندوة / لقاء حول التواصل يستهدف منتخبي الجماعة وأطرها بالاضافة إلى ممثلي النسيج الجمعوي في غضون شهر نونبر 2013 أو دجنبر الموالي.
- الاهتمام بإبراز الإطار القانوني لكل العمليات السالفة (تحيين المونوغرافيات، والمخططات، والمجلس الجماعي للأطفال والشباب).

لقاء تواصلي بوجدة للتعريف باختصاصات ومهام اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

و.م.ع
12.10.2013

وجدة /12 أكتوبر 2013/و م ع/ نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة- فكيك، اليوم السبت بوجدة، لقاء تواصليا مع جمعيات المجتمع المدني المحلي بالمدينة بهدف اطلاعها على اختصاصات ومهام اللجنة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وكذا إثراء الفكر والحوار حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأكد السيد محمد العمرتي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة- فكيك، أن هذا اللقاء، الذي سبقه لقاءان تواصليان مماثلان بكل من جرادة وبركان، يندرج ضمن البرنامج الذي سطرته اللجنة لسنة 2013 والذي يتضمن مجموعة من اللقاءات مع مختلف الجمعيات بالجهة، مشيرا في هذا الصدد إلى أن لقاء اليوم يأتي لتعزيز التواصل مع جمعيات المجتمع المدني بعمالة وجدة أنكاد واطلاعها باختصاصات ومهام اللجنة وكذا برنامج عملها والمشاريع التي يمكن أن تشتغل فيها مع هذه الجمعيات. وأضاف، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، أن هذا اللقاء يتوخى أيضا فتح حوار مع الفاعلين الجمعويين لاستكشاف مجالات التعاون المشترك والمجالات التي يمكن التعاون فيها للدفع قدما بحقوق الإنسان والحريات بمعناها الشمولي وأبعادها المختلفة الفردية والفئوية. وأشار إلى أن سياسة القرب التي تحكم عمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان تحتم هذا النوع من اللقاءات مع الجمعيات للتواصل معها والبحث على مجالات التعاون والعمل المشترك، وذلك في إطار اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية والذي تعتبر الجمعيات المدنية شريكا استراتيجيا في عمله ومهامه.

وقد تضمن برنامج هذا اللقاء، الذي ترأسه السيد العمرتي، التعريف بطرق وآليات تدخل اللجنة في مجالات اختصاصاتها وتركيبتها، بالإضافة إلى برنامج عملها الخاص بسنة 2013 ، وكذا بحث سبل وآفاق التعاون والعمل المشترك بين اللجنة ومختلف فعاليات المجتمع المدني بمدينة وجدة.

وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة- فكيك، التي تم تنصيبها في يناير 2012، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها، بالإضافة إلى العمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الفكر والحوار حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.
ويشمل النفوذ الترابي للجنة عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان وفجيج وجرسيف وتاوريرت وجرادة.

المنظمة الديمقراطية للشغل تدعو إلى تكريس تقريب الخدمات من المنخرطين في جميع جهات المملكة

الأحد, 13 أكتوبر 2013 14:57 إنصاف بريس

التقى أعضاء المجلس الإداري للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية **بالأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار** والكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للشغل على التوالي أيام الخميس والجمعة 10 و 11 أكتوبر 2013.

وأكد علي لطفي، الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للشغل، بأن المنظمة تدعو إلى تكريس تقريب الخدمات من المنخرطين في جميع جهات المملكة سواء تعلق الأمر بالخدمات الصحية أو الإدارية.

وطالب بتكثيف الجهود بين مكونات التعاضد والصناديق وجمعيات المجتمع المدني التي تعنى بالصحة من أجل مراجعة بنود مشروع مدونة التعاضد بهدف تعزيز وتقوية دور القطاع.

ومن جانبه أكد محمد الصبار بأن المجلس سيحرص من موقعه الحفاظ على الحق في الصحة.

أما عبد المولى عبد المومني، رئيس المجلس الإداري للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، فأكد خلال اللقاءين بأن التعاضدية تحرص على تقريب الخدمات من المنخرطين من خلال تفعيل مشروع الجهوية الصحية الذي انطلق رسميا بمدينة العيون أواخر سنة 2012 ، والجهوية الإدارية التي انطلقت ابتداء من 23 شتنبر 2013.

وأضاف بأن التعاضدية تحرص كذلك على تحسين الخدمات النقدية التي تقدم لمنخرطيها، حيث ستباشر تطبيق القيمة الجديدة للمنح التي صادق عليها الجمع العام ابتداء من فاتح يناير، وذلك بالنسبة لمنخرطي المؤسسات التي قامت بتفعيل القانون وقرار الجمع العام القاضي بمراجعة وعاء الاشتراكات .

جدير الذكر أن هذه اللقاءات تنظم بهدف الانفتاح على المحيط الخارجي للتعاضدية العامة والتواصل مع مختلف مكونات المجتمع المغربي من أجل ربح رهان تعزيز العمل التضامني وإشراك الجميع في تفعيل التنمية المستدامة وحتى يحافظ المغرب على ريادته على الصعيد الجهوي والدولي فيما يخص القطاع التعاضدي.

سابقة.. البَّامْ يهاجم المخْزن ويصف ما وقع في أسا بـ"المذبحة

نشرت بواسطة:فبراير 11 ساعة مضت في المغرب اضف تعليق

أصدر حزب الأصالة والمعاصرة بيانا شديد اللهجة انتقد فيه بشدّة الجهات التي كانت وراء قرار التدخل الأمني المباغت لتفكيك معتصم قبائل ''أيتوسى'' بمنطقة ''تيزيمي'' بإقليم أسا الزاك.

وقال البيان غير المسبوق إننا نُثير ''انتباه الدولة المغربية إلى الخطوات غير المسبوقة التي قد تقدم عليها ساكنة الإقليم''، معتبرا أن الأوضاع المأساوية التي تعيشها مدينة أسا جاءت بمبررات (يسوقها المخزن كلما أراد أن يعبد الطريق لفعل من أفعاله الشنيعة)، وقال إن التدخل الذي وقع في حق المواطنين العزّل (جاء تحت ذريعة صمّت آذاننا، وأزكمت أنوفنا).

وقالت الأمانة الإقليمية للحزب بأسا الزاك، التي أصدرت البيان، إنه (ما لم يتم التحقيق في واقعة استشهاد الشاب رشيد الشين، ومحاسبة الجناة، فإننا نرفض أيّ تعزية في استشهاده)، وذلك في إشارة إلى الشاب العشريني الذي تضاربت بشأنه الأنباء بين رواية هيئات سياسية وحقوقية حمّلت المسؤولية للقوات العمومية، وبين رواية وزير الداخلية الذي نفى في تصريح لـ''فبراير.كوم'' أن تكون لوفاة الشاب المذكور أية علاقة مع المواجهات، مع الترجيح بكون طعنة ما وُجهت له على مستوى الظهر.

وشجب بيان البام ما أسماه أشكال العنف المادي واللفظي (الذي تفنّن أفراد المخزن في رسم لوحاته)، وعبّر عن تضامنه مع المعطوبين والعائلات التي هوجمت ببيوتها دون سبب، مع دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى التدخل الفوري وفتح تحقيق نزيه ومحايد في هذه ''المذبحة''.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجدة– فجيج، تعقد لقاءا تواصليا بمدينة وجدة

أضيف في 13 أكتوبر 2013 الساعة 56 : 18

محمد بوعلالة/مدار24

في إطار انفتاحها على مختلف الفاعلين بأقاليم الجهة، قصد إطلاعهم على مهام وصلاحيات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان... نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة – فجيج لقاء تواصليا مع مختلف فعاليات المجتمع المدني بمدينة وجدة ويأتي هذا اللقاء ضمن سلسلة من اللقاءات التواصلية التي قامت بها اللجنة في عدة مدن كبركان وجرادة..

هذا وقد أكد رئيس اللجنة السيد محمد لعمرتي في معرض حديثه عن الأهمية التي يكتسيها التنسيق و التعاون الوثيق مع كافة المعنيين وتبادل الآراء والتجارب مع جميع الشركاء في حدود الصلاحيات المتاحة ، خصوصا بعد ارتقاء الدستور المعتمد بالإستفتاء الدستوري لفاتح يوليوز 2011 بهذا المجلس إلى مؤسسة دستورية وطنية تعددية ومستقلة ، تعنى بالقضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان....

كما أكد أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تعمل على رفع المراسلات و إعداد التوصيات بشأنها وإحالتها على الجهات المعنية حسب الحالة أو مؤسسة الوسيط كما ترفع إلى رئيس المجلس تقارير خاصة أو دورية حول ما تم اتخاذه بشأن معالجة القضايا والشكايات

وفي مجال النهوض بحقوق الإنسان أيضا ، تطرق المتدخلين إلى العديد من القضايا الجهوية كما قاموا بسرد اللقاءات والتدخلات العديدة في هذا الشأن كحفر الموت بجرادة والتي سبق للجنة منتدبة أن زارت المدينة وعقدت لقاءات مع عائلة أحد الضحايا...كما قامت بزيارة المهاجرين الأفارقة....في بعض مناطق الجهة..كما نظمت يوما دراسيا حول الحق في ولوج الخدمات الصحية
هذا وقد جاءت تدخلات الحاضرين تصب في خانة المطالبة بعدم التعيين الفوقي لأعضاء اللجنة ...كما حثوا اللجنة على تحمل مسؤولياتها في عدة قضايا تهم التسيير والتدبير في عدة قطاعات خصوا المجال الصحي
هذا وقد صرح أحمد البدري وهو فاعل جمعوي بمدينة وجدة لمدار24 ع مسألة في غاية الأهمية تتمثل في المضاربة بأسعار النقل والبضائع بعد الزيادة الأخيرة في ثمن المحروقات مع تسجيل غياب اللجان الوصية خصوصا جمعيات حماية المستهلك
كما تدخل أحد المتدخلين إلى ضرورة احترام اليد العاملة القادمة من الجزائر والتي تعمل في حرف متعددة هناك ، حيث يتم التنكيل بها و مصادرة ممتلكاتها في الحدود مع العلم أنها تعد مصدرا مدرا للدخل مثلها مثل اليد العاملة في أوروبا ...كما تم التطرق إلى الوضعية الإجتماعية التي يعيش على وقعها أساتذة معتصمين أمام أكاديمية الجهة الشرقية لما يناهز الثلاثة أشهر ، حيث حث أحد المتدخلين اللجنة للقيام بواجبها باعتبارها شريكا لأكاديمية الجهة الشرقية بغية الإفراج عن المستحقات المادية ورفع تقارير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي توجد في مكاتبه ملفات في مسألة التسوية النهائية للملف من طرف برلمانيي الأمة.

كما تحدث آخرون عن تغييب النقاش فيما يخص الحقوق اللغوية والثقافية وقضايا البيئة ...وعاتب البعض منهم اللجنة عن غياب التنسيق مع فعاليات المجتمع المدني مؤكدين أن المقاربة التشاركية مهمة جدا في هذا المجال ..

أبواب المدرسة العمومية بجهة الشمال تفتح في وجه اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

طنجة : محمد حمضي

كان فضاء ثانوية مولاي يوسف بمدينة طنجة يوم الخميس 10 أكتوبر على موعد مع حدث هام في حياة المدرسة العمومية بجهة الشمال . فقد أشرف كل من السيد عبد الوهاب بن عجيبة مدير الأكاديمية التربية والتكوين بجهة طنجة / تطوان ، والسيدة سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان على توقيع اتفاقية شراكة من أجل النهوض بثقافة حقوق الانسان بالمدرسة العمومية التي تعتبر المحطة المركزية لإعداد مواطن الغد المتشبع والمتشرب لثقافة حقوق الإنسان .

مدير الأكاديمية في كلمته بالجلسة الافتتاحية لهذا الحفل المتميز، ذكر بالمنحى المؤسساتي الذي اتخذته هذه الاتفاقية التي مكنت الطرفين من توفير إطار قانوني يسمح ببلورة ببرامج عمل متنوعة وكثيفة تمكن المجتمع التربوي بكل مكوناته يحصل على جرعاته الكافية من حقن المواطنة وحقوق الانسان . وشدد على أن التربية على حقوق الإنسان هي المدخل الأساسي لمحاربة كل الظواهر السلبية الزاحفة على مجتمعنا الذي لسنا غرباء على ما يجري بمحيطه .

رئيسة اللجنة الجهوية بدورها اعتبرت في كلمتها بهذه المناسبة ، بأن استثنائية هذا اليوم تتجسد في اطلاق دينامية ومسلسل عمل طويل لنشر قيم بديلة . قيم مناهضة للعنف والتمييز بكل أشكالهما ، وتكرس ثقافة الاعتراف بالآخر ، وإدارة الاختلاف بشكل ديمقراطي . وعرجت السيدة سلمى الطود على أهم العناصر المؤطرة لاتفاقية الشراكة التي جمعت لجنتها الجهوية بأكاديمية التربية والتكوين بالشمال والتي هي ، تحويل المؤسسات التعليمية إلى ورش حقوقي بامتياز ، ودعم الهياكل الموجودة أصلا بالمدرسة العمومية (أندية المواطنة وحقوق الإنسان) ، ودعم ادماج التلاميذ في وضعية إعاقة للولوج إلى الحصول على جرعتهم الكافية من التعليم والتربية بدون تمييز ، وأخيرا دعم الأحداث في خلاف مع القانون على مواصلة دراستهم بداخل السجون بما يساعد على إعادة ادماجهم في المجتمع . وختمت بجولة قصيرة عرفت من خلالها بسياق الارتقاء بالمجلس الوطني لحقوق الانسان إلى مؤسسة دستورية ، وعرفت باختصاصات آليته الجهوية .

مباشرة بعد حفل التوقيع تم الشروع في تفعيل بنودها . وهكذا كان مؤطرو ومؤطرات أندية حقوق الإنسان والمواطنة بالمؤسسات الثانوية بنيابتي التعليم بطنجة ، والفحص أنجرة ، على موعد مع دورة تكوينية في مجال تنشيط وتقوية أدوار هذه الأندية التي تفعم المدرسة العمومية بالحياة ، أطرها الأستاذ عبد اللطيف اليوسفي عضو المجلس الأعلى للتعليم ، وأحد المساهمين في وضع أسس الميثاق الوطني للتربية والتكوين .

نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان تجارب مشتركة بين المجلس الجهوي لحقوق الإنسان والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين

بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين شهدت مؤسسة مولاي يوسف التقنية بطنجة صباح أمس الخميس 10 أكتوبر لقاءا خلاله أعطيت الإنطلاقة الفعلية لدورات تدريبية حول كيفية تطوير وتفعيل نوادي حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية .
ويشار أن الورشة الإفتتاحية التي أطرها الأستاذ عبد اللطيف اليوسفي كانت حول موضوع :

" أندية المواطنة وحقوق الإنسان ودورها في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان "

وقد استفاد من هذا العرض ثلة من المؤطرين والمؤطرات لمجموعة من نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان التابعة لمختلف المؤسسات التعليمية الثانوية والإعدادية والتأهيلية على مستوى تراب الجهة .

ويذكر أن مراسم افتتاح هذه الدورة كان مناسبة للإحتفاء بتوقيع الشراكة التي تجمع أكاديمية التربية والتكوين باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والتي ستمتد على مدى أربع سنوات قابلة للتجديد ، وهي تتضمن لمجموعة من البنود التي تهم بالأساس ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان لدى الناشئة ، ودعمها داخل المؤسسات التعليمية ، التي من شأنها أن تدلل كل الصعاب وتلغي كل الحواجز التي تعيق السير العادي للعديد من الأندية التي سيتم تفعيلها بالإعتماد على توجيهات ذوي الإختصاص والكفاءات في ضمان سيرورة عملها .

محاور هذه الإتفاقية تضمنت أيضا دعم تمدرس أطفال في وضعية إعاقة على قدم المساواة مع باقي أقرانهم ، وفي ذات السياق دعت الوثيقة إلى ضرورة إيجاد صيغة للعمل المشترك من أجل دمج هذه الشريحة داخل المنظومة التربوية ، وكذا دعم التمدرس بمؤسسات حماية الطفولة (الأحداث) من خلال دعم الأطفال القاصرين الجانحين لضمان تمدرسهم بنقط اعتقالهم سواء بالمؤسسات السجنية أو بمراكز حماية الطفولة ، للعمل على إعادة إدماجهم بالمؤسسات التعليمية بعد انتهاء فترة العقوبة .

يذكر أن هذه الإتفاقية وقعها كل من الأستاذة سلمى الطود رئيسة المجلس الجهوي لحقوق الإنسان و الدكتور عبد الوهاب بن عجيبة مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة طنجة . تطوان ، و جدير بالذكر أن هذه الوثيقة تعد هي الأساس والمرجع في التعاون بين الطرفين ، إذ تشكل خطوة هامة في طريق تطوير المنظومة التربوية بالمغرب ، ودورها في النهوض بأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان من خلال دعم تعميم عملها بمختلف المؤسسات التعليمية بشكل يضمن استمرارية ثقافة حقوق الإنسان وتطورها وتحولها لواقع ثقافس ، وممارسة يومية دائمة ومتجددة .
تريا ميموني

مساءلات المجتمع المدني ومحاكمته للجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجدة فكيك

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لوجدة فكيك لقاء تواصليا مع جمعيات المجتمع المدني المحلي بوجدة، يومه السبت 12 أكتوبر بفضاء النسيج الجمعوي، افتتحها رئيس اللجنة الأستاذ لعمارتي بكلمة تمهيدية وترحيبية بالجمعيات الحاضرة مؤكدا على ضرورة التنسيق بين اللجنة وفعاليات المجتمع المدني، ومعرفا بهيكلة اللجنة وطرق عملها، انسجاما بمبادئ باريز التوجيهية، وما اعتمده الظهير المؤسس، مشيرا إلى دستورية المجلس، ومؤكدا على نهج سياسة القرب عبر عقد شراكات وفق رؤية شمولية تعتمد المرجعيات الحقوقية الكونية والوطنية. وقدم إحصاء للشكايات التي تلقاها المجلس فيما يخص الانتهاكات الحقوقية التي بلغ عددها منذ التأسيس 202 شكاية، مصنفا إياها حسب الموضوع والإختصاصات والمؤسسات. كما تحدث السيد لعمارتي عن إهتمام اللجنة بإحداث مراصد جهوية لحقوق الإنسان، وعن طبيعة الشراكات التي تم عقدها مع المؤسسات. وأشار إلى غياب المندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط من لجنة وجدة باستثناء وجوده في لجنة العيون وفاس مكناس والدارالبيضاء، وبين أن مندوب الوسيط هو الذي يمتلك صلاحيات التدخل المباشر لدى المؤسسات المعنية بالقضايا المقدمة في الشكايات .

وتناول الكلمة بعده السيد عبدالرزاق وئام الذي وضح اختصاصات اللجنة الجهوية من زيارات لمراكز الإعتقال ومستشفيات الأمراض العقلية والنفسية ومراكز الرعاية الإجتماعية ورعاية الطفولة ودار المسنين والعجزة، وزيارة مدينة جرادة التي قام بها فريق مختلط بعد وفاة فردين في الأحداث التي عرفتها، حيث رفعت اللجنة على إثرها تقريرا للمجلس الوطني. وقد أعقبه تدخل الأستاذ السعدي عن لجنة إثراء الفكر والحوار في اللجنة الجهوية قدم من خلاله أنشطة اللجنة الثقافية والفكرية التي قامت بها في ندوات التحسيس بالثقافة الحقوقية، وعقد موائد مستديرة في المؤسسات التعليمية والجامعة . وكانت مداخلات ممثلي الجمعيات الحاضرة في اللقاء مثيرة ومفاجئة بحيث ركز جلها على مساءلة اللجنة، بل عمدت بعض المداخلات على محاكمتها والتي عبر الكثير منها على تحفظ الجمعيات على تمثيلية وتركيبة اللجنة، بحيث تم اعتبارها مختلقة وغير ديمقراطية وغير شفافة، كما انتقد الكثير منها غياب مواكبة اللجنة لكثير من القضايا الحقوقية في الجهة الشرقية عامة وفي وجدة خاصة من قبيل البيئة والطفولة، وإعتصام أساتذة سد الخصاص الذي بلغ 54 يوما، والحقوق المنتهكة لليد العاملة، وظاهرة الإدمان وملف المطرودين من الجزائر، والإنتهاكات الحقوقية التي عرفتها عملية مداهمة سينما باريز ، والإنتهاكات الحقوقية التي تعرفها الكثير من المساجد من طرف خطبائها عبر السباب والشتم ضد المخالفين لهم في الرأي في ظل فكر أصولي ينمو في المؤسسات الدينية بالجهة والحقوق الثقافية واللغوية المتعلقة أساسا بالأمازيغية، والزيادات الصاروخية في الأثمنة بعيدا عن أي مراقبة للأسعار مما يمكنه ضمان حقوق المواطن المعيشية اليومية، بل ذهبت بعض المداخلات إلى وصف اللجنة الجهوية بالعلبة السوداء متسائلة عن كيفية إشراك الجمعيات في أنشطة اللجنة ؟ وتساءلت مداخلة أخرى عن دور اللجنة : هل هو تأطيري تثقيفي ؟ أم هو دور دفاعي ؟ ونبه متدخل آخر إلى ضرورة عقد أنشطة اللجنة الجهوية في فضاءات عامة مستقلة مثلما هو فضاء النسيج الجمعوي cershoوالذي يعتبر مقرا مؤدلجا، ومثار خلاف ، خلافا لبعض أنشطة اللجنة السابقة التي كانت تعقدها في ما يسمى " مركز الدراسات والبحوث ومقاطعة الكثير من فعاليات المجتمع المدني، وهو ما يتعارض مع مواثيق حقوق الإنسان والبنود المؤطرة لعمل اللجنة بعيدا عن الإنتماء الحزبي والإديولوجي المناقض لحقوق الإنسان، والضارب لاستقلالية اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وقد بلغ عدد المداخلات المسائلة والناقدة والمحاكمة للجنة 15 مداخلة، أعقبتها ردود أعضاء اللجنة ورئيسها، والتي أكدت للحاضرين على عدم تحميلها ما لا طاقة لها به، ووضح الأستاذ لعمارتي وضعية المجلس الذي اعتبره مؤسسة تحتل المنزلة بين المجتمع المدني وبين مؤسسات الدولة مؤكدا على الدور الإستشاري للجنة، والذي لا يسمح لها بإصدار البيانات والانخراط في الكثير من الأنشطة الحقوقية التي يمارسها المجتمع المدني كما إعترف بضعف آليات التواصل للجنة بباقي الفعاليات والمؤسسات و اعدا الحاضرين بضرورة الإجتهاد لتجاوز ذلك الخلل في ظل الإكراهات التي تعرفها اللجنة وعلى رأسها ضعف الموارد البشرية، وإنتظار سن وتشريع قوانين جديدة تؤطر عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتجاوز كل الثغرات التي عرفتها مسيرة عمل اللجنة .

وعلى العموم فقد استحسن الكثيرون هذه المبادرة التواصلية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجدة فكيك والتي إتسمت بالوضوح في الإستماع والنقاش

لقاء تواصلي للتعريف بمهام واختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية

كاتب المقال: --- بتاريخ : السبت 12-10-2013 11:56 صباحا

في إطار المهام المنوطة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان و لجانه الجهوية ، في حماية حقوق الإنسان و النهوض بها، وانفتاحه و تفاعله مع الجمعيات العاملة في مجال حقوق الانسان في تنوعها و شموليتها، تتشرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة – فجيج، بدعوتكم لحضور القاء التواصلي الذي تنظمه اللجنة يوم السبت 12 أكتوبر 2013، على الساعة الثالثة بعد الزوال، بمدرج فضاء النسيج الجمعوي بمدينة وجدة .

ويهدف هذا اللقاء التواصلي إلى التعريف بمهام واختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية والوقوف على اهتمامات وانشغالات الجمعيات العاملة في الميدان المدني والحقوقي بمدينة وجدة، وفتح حوار معها حول صيغ و آفاق التعاون والعمل المشترك في المجالات التي تندرج في اختصاص اللجنة الجهوية.

Promouvoir la culture des droits de l'Homme dans les établissements scolaires

Une convention de partenariat a été signée, jeudi à Tanger, entre l'Académie régionale d'éducation et de formation (AREF) de Tanger-Tétouan et la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) dans le but de promouvoir la culture des droits de l'Homme dans les établissements scolaires.

Cette convention, qui porte sur une durée de 4 ans renouvelables, vise notamment l'activation et le renforcement du rôle des clubs de la citoyenneté et des droits de l'Homme dans les établissements scolaires, la promotion de l'intégration des élèves en situation d'handicap et le soutien des mineurs pensionnaires des établissements de redressement et de réinsertion en vue de leur permettre de poursuivre leurs études.

Cet accord a été signé par Abdelouahab Benajiba, directeur de l'AREF de Tanger-Tétouan et Soulma Taoud, présidente de la CRDH, lors de la séance d'ouverture d'une session de formation destinée à 35 encadrants des clubs de la citoyenneté et des droits de l'Homme relevant des établissements scolaires de la préfecture de Tanger-Assilah et de la province de Fahs-Anjra.

Intervenant à cette occasion, M. Benajiba a mis en exergue l'importance du rôle des clubs de la citoyenneté et des droits de l'Homme pour la promotion de la culture des droits de l'Homme et du civisme et la lutte contre les comportements négatifs et la violence dans l'espace scolaire, notant que cette convention s'inscrit dans le cadre de la consécration de l'école de la réussite, une école porteuse d'un véritable projet sociétal basé sur le respect des droits et des obligations de chacun.

Le programme d'action prévu par cette convention devra toucher les clubs de la citoyenneté relevant de quelque 100 établissements scolaires au cours de l'actuelle année scolaire, en vue d'élargir le nombre des établissements bénéficiaires à 220 au cours de l'année prochaine, pour couvrir la totalité des lycées et de nombreux collèges de la région de Tanger-Tétouan, a-t-il précisé.

De son côté, Mme Taoud a noté que la CRDH entend capitaliser sur l'expérience des structures existantes, notamment les clubs de la citoyenneté et des droits de l'Homme, pour promouvoir les valeurs de l'égalité, du respect d'autrui et de la gestion de la différence au sein des élèves, futurs acteurs de la société.

La convention de partenariat a pour objectif de faire des établissements scolaires des centres de diffusion de la culture des droits de l'Homme, a-t-elle souligné, relevant que cette responsabilité incombe à l'ensemble des intervenants dans le domaine de l'éducation et des acteurs de la société civile.

La session de formation a été animée par le professeur et expert dans l'éducation aux droits de l'Homme, Abdellatif El Youssoufi, avec pour objectifs le renforcement des capacités des encadrants des clubs de la citoyenneté et des droits de l'Homme et la mobilisation des différents acteurs dans ce sens.

MAP

Le CRDH veut promouvoir les valeurs humaines dans les médias

Par Amine Belghazi

L'objectif de la rencontre est de sensibiliser les médias à l'approche des droits de l'Homme dans le traitement de l'information.

La Commission régionale des droits de l'Homme de Casa-Settat a organisé, jeudi 10 octobre, une réunion de travail avec la presse. L'objectif est de promouvoir les valeurs humaines à travers l'implication de tous les acteurs, dont les médias, qualifiés d'acteurs clé.

Des programmes de formation destinés aux journalistes sont prévus dans un avenir proche.
Insistant sur le fait que les rôles, à la fois de la commission et des médias, résident dans la dénonciation des violations des droits de l'Homme, Soumicha Riahi, présidente du conseil a appelé à plus d'implication des journalistes, «les informations journalistiques constituent pour nous un radar pour la détection des abus», déclare la présidente.
Une autre question occupe l'attention de la commission: «les journalistes sont-ils conscients de la dimension droit-de-l'Hommiste de l'information transmise?» Sans prétendre y répondre, le CRDH prévoit des programmes de formations destinés aux journalistes.
Pour le moment, aucune date, ni calendrier n'est programmé, mais à en croire les déclarations des membres du conseil, les ateliers se multiplieront dans les prochains jours.
Par ailleurs, cette rencontre a été aussi l'occasion de dresser le bilan des avancées du Conseil national des droits de l'Homme en matière de liberté de la presse. Sans parler expressément de l'affaire Anouzla, la commission a fait savoir qu'elle s'oppose catégoriquement à la détention des journalistes, et insiste sur la nécessité de revoir les amendes, que le conseil juge disproportionnées, de manière à ce qu'elles ne conduisent pas à la fermeture des supports journalistiques.
Le CNDH insiste également sur la présomption de bonne foi dans l'interprétation des articles.
En plus, concernant le droit d'accès à l'information, Mustapha El Iraqi, membre du CRDH, a présenté les 5 recommandations de l'instance: «actualiser les informations dans les sites électroniques des différentes institutions de l'administration publique, simplifier la procédure d'accès à l'information et limiter les exceptions au droit d'accès à l'information notamment celles en relation avec la défense et la sécurité nationale, et ce par des textes précis. Il faut également assurer l'indépendance de la commission en charge de l'élaboration du nouveau code de la presse, et finalement, l'accès à l'information ne doit pas être très onéreux.»
En organisant cette rencontre, première du genre entre la commission et la presse, le CRDH espère, à terme, sensibiliser l'ensemble des médias nationaux à l'approche des droits de l'Homme dans le traitement de l'information.

Le Maroc va régulariser les clandestins

Le roi Mohammed VI a demandé en septembre au gouvernement de régulariser les immigrés clandestins. La politique d'asile du Maroc devrait accélérer avec le nouveau gouvernement.

Début septembre**, le rapport du Conseil national des droits de l'homme** a eu l'effet d'un puissant réveil pour le Maroc : pour la première fois, un organe officiel dénonce les mauvais traitements subis par les immigrés, la gestion inadaptée de l'immigration et énonce des recommandations pour remédier à l'ensemble de ces problèmes. En clair : le pays doit élaborer "une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle".

Bien qu'émanant d'un organe consultatif, les conclusions du rapport sont approuvées par le roi, qui, dès le lendemain de la publication, demande au gouvernement de prendre la question à bras-le-corps. La décision est prise de régulariser les sans-papiers "au même titre que les immigrés réguliers des autres nationalités, dont les immigrés subsahariens", note le Palais royal dans son communiqué, même si l'on ne connaît pas encore l'ampleur de cette décision, ses modalités et son calendrier. Autre décision d'envergure : la création le 25 septembre d'un guichet unique pour instruire les demandes de statut de réfugié, auparavant traitées par le Haut-Commissariat des Nations unies pour les réfugiés. Ce dernier en a recensé moins de 1.000, mais le Bureau des réfugiés et des apatrides devrait recevoir de nouveaux dossiers.

L'Espagne à seulement 14 kilomètres

Difficile maintenant de revenir en arrière, l'action est enclenchée. Un nouveau gouvernement, toujours dirigé par les islamistes du PJD mais incluant désormais le courant libéral, vient d'être dévoilé jeudi après plusieurs mois d'attente. Un événement de nature à accélérer la concrétisation des décisions.
Même si les migrants sont bien moins nombreux qu'il y a dix ans à tenter la traversée vers l'Espagne, distante de seulement 14 km, les organisations espagnoles de secours en mer ont récupéré 1.396 personnes entre le 1er janvier et le 16 septembre alors qu'elles tentaient d'atteindre les côtes andalouses, soit 15% de moins qu'en 2012. D'autres migrants continuent régulièrement de franchir les clôtures de défense encerclant les enclaves espagnoles de Ceuta et Melilla, sur le littoral marocain. L'Espagne renforce sans cesse cette "frontière" et vient de décider de nouveaux travaux pour compléter l'ouvrage de défense en mer autour de Ceuta. Mi-septembre, quelque 200 migrants, en grappe humaine, avaient tenté un passage en force de nuit vers Melilla, une petite dizaine seulement parvenant à leurs fins.